

حادي عشر - توصيل المعلومات إلى المستعملين

- نتيجة لمصالحهم المكتسبة، فإنهم من حيث لا يدرون يشوّهون المعلومات الممررة إلى الإحصائيين بشأن احتياجات المستعملين من المعلومات الإحصائية.

١ - تزويد المستعملين بالمعلومات المتعلقة بخصائص البيانات الإحصائية

- ٤٧٠ - هناك على عاتق الإحصائيين المحترفين والمؤسسات الإحصائية الطبية السمعة التزام بتقديم وصف دقيق صريح لنقاط القوة والضعف فيما ينشرونه من بيانات، وبتوضيح مدى الاستدلال الذي يمكن أن تتحمله البيانات. ورغم أنه ليس هناك توافق آراء دولي بشأن الطريقة التي ينبغي استخدامها لتحقيق ذلك، لا بد أن تتأكد الوكالة الإحصائية من أن جمهورها لديه المعلومات الصحيحة بشأن:

- مكان وجود البيانات، حسب الموضوع والفترة الزمنية؛
- طريقة تعريف البيانات وتبويبها؛
- مستوى الجودة المحدد للبيانات؛
- ماهية البيانات ذات الصلة التي يمكن استعمالها للمقارنة أو لتوفير السياق.

- ٤٧١ - تكاد لا توجد وكالات استثمرت ما يلزم من موارد لتمكينها من تقديم هذا النوع من المعلومات لكافة الإحصاءات التي تنتجها^{٩٥}. وعلى الرغم من ذلك، فإنه في حالة عدم مرافقة مثل هذه البيانات الفوقية لعملية إنشاء البيانات يتطلب إنشاؤها في وقت لاحق استثماراً عظيماً. ولتلبية معايير التنظيم الإحصائي الجيد، ينبغي إتاحة الوثائق التي من هذا النوع لكامل مصفوفة السلاسل المنشورة^{٩٦}.

- ٤٧٢ - من الممكن تقليل العبء المرتبط بمشاريع البيانات الفوقية إذا جعلنا وحدة معيّنة بالوكالة الإحصائية مسؤولة عن

”قد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن الإحصاءات المتاحة في معظم البلدان، بطريق النشر أو غيره، لا يستفيد منها المستعملون استفادة تامة بأي حال، وأن هذا يرجع جزئياً إلى أن الإحصاءات غير معروفة بما فيه الكفاية... ويُعدّ تعزيز استغلال الإحصاء على نحو أشمل، بالترويج الفعال القائم على الدراسات الشاملة للمستعملين، جزءاً لا يتجزأ من جهود التعميم“^{٩٤}.

ألف - قضايا التعميم العامة

- ٤٦٨ - إلى حد ما، توجد بسبب الحالة المحددة في الاقتباس السوارد أعلاه فئة من الوسطاء بعملية التعميم مهمتها البحث عن المستعملين و”تفصيل” المعلومات بحيث تلائم احتياجاتهم، مع القيام في الوقت نفسه بتقديم تفسير للبيانات يكون مفيداً.

- ٤٦٩ - يمكن أن يؤدي اشتراك هؤلاء الوسطاء إلى المساعدة على تعميم المعلومات الإحصائية بعدد من الطرائق، وذلك على النحو التالي:

- تخلص معرفتهم بالعملية الإحصائية الإحصائيين من المهمة الصعبة المتمثلة في التفاعل مع المستعملين النهائيين للمعلومات؛
- يقدمون، بإخضاعهم البيانات للتحليل الشامل، نقداً إيجابياً إضافياً للجودة وطريقة العرض؛
- يساعدون الإحصائيين على تقييم الطلب على مختلف أنواع البيانات؛
- إلّا أن هناك أيضاً مشكلات محتملة، نوردها على النحو التالي:

- قد يسيئ الوسطاء في بعض الأحيان تفسير البيانات دون أن يتيحوا للإحصائيين فرصة لمعالجة الموقف؛

المربع ١٥ - تعريف التعميم والنشر

يؤدي لفظا “التعميم” و”النشر” دورين حاسمين في النص التالي، ولهما فيه تعريفان عامان. فالتعميم يقصد به “الإتاحة للجمهور” دون قيود وبصرف النظر عن طريقة تنفيذ ذلك. أما النشر، فإنه يشمل عملية إشهار المعلومات الإحصائية بطريق النشر أو على الإنترنت، كما يشمل الأقراص المدمجة المخصصة للقراءة فقط والشرائط المغناطيسية والشرائط السمعية والبث اللاسلكي والتلفازي، وأية وسائط أخرى يمكن أن تلبّي نفس الأهداف.

٤٧٧ - إن الوكالة الإحصائية التي تفتقر إلى سياسة تعميم محددة تخاطر بفقدان مصداقيتها ككيان مستقل. والعناصر التالية ضرورية جداً لإيجاد سياسة تعميم فعّالة:

- جدول زمني للإصدار يعامل كافة الجماهير على قدم المساواة، ويُحدّد مقدّماً تحديداً جيداً^{٩٧}؛
- سياسة واضحة لتحديد المعلومات التي ينبغي أن تتاح للصحافة والتفاصيل الداعمة التي يمكن تعميمها بالنشرات الإحصائية؛
- سياسة بشأن تكلفة الاطلاع على المعلومات الإحصائية التفصيلية^{٩٨}.

٤٧٨ - لقد أصبحت الوكالات الإحصائية، بصورة مطّردة، واعية بالفوائد الناجمة عن وجود جدول زمني محدد سلفاً للإصدار الإحصائي. والأفضل أن نعمل وفقاً لجدول زمني ذي آجال زمنية محدّدة بتحفّظ لا أن نتعجل في العمل ونظهر بمظهر من لا يمكن التنبؤ بتصرفاته. والبدل لذلك، أن تبدو الوكالة للناس خاضعة للنفوذ السياسي إذا ما أعلنت الأبناء بعد المواعيد المعتادة وكانت إيجابية أكثر من المتوقع.

٤٧٩ - السطر الذي يُلخص عملية القياس بأسرها (الذي من قبيل "ظل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يتزايد في الشهر الأخير بمعدل ١٠ في المائة سنوياً") يبدو لكثير من المستعملين أهم من العوامل التي تشرح النبأ. ولأن وسائل الإعلام هي التي تقدّم عادة الملخصات التي من هذا القبيل، بات من الواجب توعيتها بمغزى البيانات وما يتصل بها من بيانات فوقية. ومن وجهة نظر الآخرين، ومن بينهم الوسطاء الإحصائيون، تؤدي العوامل الإيضاحية والبيانات الداعمة دوراً هاماً في جهودهم الرامية إلى توضيح القوى الأساسية للتغيير وإلى التنبؤ بالتغيرات المقبلة. ومرة أخرى، ينبغي أن تكون لدى الوكالة الإحصائية سياسة واضحة بشأن اختيار البيانات للتوزيع على الصحف للاستهلاك الجماهيري وكتلة البيانات التي تظهر، بسبب طابعها الأكثر تفصيلاً وتولّدها عن التصنيفات المتقاطعة الأدق، في وقت متأخر نوعاً ما في نشرة إحصائية (بشكل إلكتروني أو تقليدي).

٤٨٠ - لقد أدى نمو الإنترنت إلى طمس حواف ما كان يمثل في العادة سياسة واضحة نوعاً ما. ومن الناحية النظرية، ليس هناك ما يمنع الوكالة الإحصائية من وضع كل المتاح من المعلومات على موقعها بالشبكة الحاسوبية الدولية، ومن إدارة إمكانية الاطلاع عن طريق الإنترنت بدلاً من الوسائل التقليدية. ويستطيع المستعملون عن طريق "الحفر النزولي" (أي التنقل عبر متواليات من الملفات والمستندات) أن يحصلوا على درجة التفصيل التي تناسب اهتماماتهم، تضاف إلى ذلك ميزة أخرى هي أن التكنولوجيا تسمح لهم بأن يتركوا وراءهم أثراً يتمثل في المواد التي اطلعوا عليها.

ضمنان إنتاج البيانات الفوقية، وعن تقنيّتها بشكل قياسي، وعن صيانتها واستيفائها بشكل مناسب. إلا أنه من المهم أن نراعي أنه حتى إذا أسندت المسؤولية إلى وحدة متخصصة تستمد المعلومات بشكل حصري تقريباً من الجزء الفني بالوكالة الإحصائية. ومن المهم التفريق بين الحاجة إلى إنتاج البيانات الفوقية (بصرف النظر عن الوساطة) لكامل مصفوفة المنتجات الإحصائية، واعتماد نظام وبرتوكول لتسجيل المعلومات. والأمر الأخير بات بالفعل موضوعاً لنقاش دولي ساخن، إلا أن الأمر الأول لم يحظ بعد بنفس القدر من الاهتمام.

٤٧٣ - أدّت أوجه التقدّم المحرّز في تكنولوجيا الحاسوب إلى عملية إعادة تحديد جوهرية لكل من الطلب والعرض من المعلومات الإحصائية. إذ تضاءلت إلى حد بعيد قيود الإنتاج والاسترجاع التي أثّرت على منتجي البيانات ومستعمليها. فبدلاً من توزيع ملخصات للمعلومات المتاحة والسماح للمستعملين باختيار البيانات التي تلمهم لأجلها تفاصيل تكملية، يمكن أن تقدم الوكالة الإحصائية كل البيانات، بحيث يخزنها المستعملون، الذين يملك الكثيرون منهم الآن ما يلزم من برمجيات ومهارات تكنولوجية لإعداد ملخصاتهم ومستخلصاتهم التحليلية.

٤٧٤ - كما أسفرت أوجه التقدّم التكنولوجي عن انتشار مستودعات البيانات المدارة بأسلوب الخدمة الذاتية التي يكاد يكون من المتعذر التجوّل في أنحائها دون مرشد موثوق به، مما يجعل من توفير البيانات الفوقية ذات الجودة العالية أمراً بالغ الأهمية. ولذلك، لا يمكن أن تبني الوكالة الإحصائية موقف عدم التدخل، بحيث تسند إلى المستعمل مسؤوليات البحث عن البيانات وتلخيصها وتحليلها، بل لا بد أن تجد حلاً وسطاً مقبولاً يسمح للطرفين بالتشارك في مهمة 'استهلاك' البيانات. وليست هناك قاعدة عامة لتحديد هذه الصلة، بل من المهم أن نذكر أن شهية المستعملين للبيانات الفوقية محدودة، حتى إذا كانت هناك تجهيزات مادية متاحة للتخزين والتجهيز. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة غير الاختصاصيين على معالجة كتل البيانات الضخمة محدودة أيضاً.

٤٧٥ - على الرغم من ذلك، لا بد أن نخطو خطوات لزيادة احتمال نجاح عدد متزايد من المستعملين المزودين بأدوات بحث أفضل والمتطلعين إلى مزيد من الجودة في بلوغ ما يبحثون عنه. وحتى إذا ظلّت البيانات الفوقية التفصيلية دون استعمال، فإن مجرد تجميعها وإتاحتها يُطمئن من يودون أن تصان معايير المصداقية الرفيعة.

٤٧٦ - ينبغي أن تولي الوحدة المكلفة بالتعميم اهتماماً شديداً لإقامة توازن بين ما يمكن إتاحتها فعلياً وما يكون من المناسب إطلاع المستعملين عليه بالنظر إلى الاستعمال المحتمل.

٤٨١ - ينبغي أن تدرك وحدة المكتب الإحصائي المكلفة بالتعميم أن التكنولوجيا تخفف سريعاً من القيود التي كانت تؤثر في العادة على أنشطتها. وقد أصبح تتبع نُظُمِ التقدم التكنولوجي أمراً هاماً يضارع في أهميته إجراء الدراسات التي تتناول احتياجات المستعملين ورضاهم.

باء - أشكال التعميم المختلفة

١ - الوسائل التقليدية

٤٨٢ - رغم أن هناك اليوم خيارات عديدة لتعميم المعلومات، لا تزال تُستعمل أشكال اعتيادية، مثل النشرات والملخصات والمستخلصات والحواليات. وطوال الجزء الأكبر من نصف القرن الماضي، التزمت غالبية المكاتب الإحصائية الراسخة بالنمط المتمثل في إصدار الحولية (انظر الفرع واو، المعنون "الحولية الإحصائية")، والملخص الشهري أو الفصلي، والمنشور المتخصص العارض إذا أمكن تحديد قُرَّائه بسهولة (إحصاءات التجارة الخارجية، مثلاً). والواقع أن الحولية والملخص يغطيان كل نشاط تشارك فيه الوكالة الإحصائية.

٤٨٣ - بالمثل، فإن التنظيم اللازم لهذا الشكل من أشكال تعميم البيانات كان بسيطاً هو الآخر. إذ عُنيت كل وحدة فنية بتبويب فرع خاص من الإحصاء يندرج في "الملخص" و"الحولية" (مثل إحصاء الأسعار). وكانت كل وحدة مسؤولة عن دقة بياناتها ومدى مناسبتها للموضوع، واتساقها، وشكل الحواشي المصاحبة. وهذه الوحدة تظل جاهزة للإجابة على الأسئلة المتخصصة التي يعجز محررو المنشور المطبوع عن الردّ عليها.

٤٨٤ - توجد على مستوى الوكالة وحدة مكلفة بالتعميم، بما فيه أنشطة من قبيل تحديد نوعية القُرَّاء، وتحديد شكل المنشور، وتوفير جداول زمنية للمساهمين بالمواد، وضمان سير عملية الطباعة وفقاً للجدول الزمني، وتولي أمر التوزيع والاشتراكات. وهذه الوحدة تتولى أيضاً مسؤولية التفاعل مع المنظمات المواضيعية، لضمان تقيدها بالجدول الزمني العام للتعميم.

٤٨٥ - كان لدى عدد من المكاتب الكبيرة مطابعه؛ وكانت المرافق المتاحة للمكتب الإحصائي بالعديد من البلدان من أكبر مرافق القطاع العام وأكثرها تطوراً. وهذا الشكل من التنظيم لا يزال صالحاً، رغم أن أشكال التعميم الحديثة، لا سيما استعمال الإنترنت، قد أتاحت إمكانيات جديدة.

٢ - الوسائل المتعددة

٤٨٦ - لعل أهم تطور أتت به أوجه التقدم التكنولوجي هو شدة تضائل الحاجة إلى التحكم في مرافق الطباعة الكبيرة. إذ توجد الآن لدى الوكالات الإحصائية وسائل تتيح لها تصميم منشوراتها، وتتيح لها بالنسبة إلى المهام الطباعية الصغيرة أدوات لطباعة كل شيء داخل المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، قضت التكنولوجيا على الحاجة إلى طباعة مجلدات ضخمة من الجداول الإحصائية (هي في العادة

الجدول المتصلة بتعدادات السكان وإحصاءات التجارة الخارجية)، وذلك بتيسير تقديم المعلومات بطرائق أخرى.

٤٨٧ - قبل ٢٠ سنة مضت، كان البديل للمنشورات الورقية هو تعميم المعلومات باستعمال شرائط الحاسوب، ولكن هذا الخيار لم يكن متاحاً إلا لمجموعة صغيرة جداً من المستعملين الذين أتاحت لهم إمكانية الوصول إلى حاسوب كبير. وعلى مدى العقدين الماضيين، شاع استعمال الحاسوب مع تكاثر الحواسيب الشخصية والأقراص المرنة. وخلال السنوات الخمس إلى السنوات العشر الماضية، بات تعميم الكميات الضخمة من البيانات عن طريق الأقراص المدججة المخصصة للقراءة فقط أسلوباً متبعاً في العالم كله تقريباً. وهذه الأقراص تسمح بنقل المعلومات بطريقة فيها الكثير من سعة الخيال - فهي مصحوبة بالصوت وترافقها برمجيات للتجهيز - وتستدعي في الواقع بذل مجهود لتحليل البيانات الخام يفوق المجهود الذي تتطلبه أي وسيلة تعميم كانت متاحة من قبل.

٣ - الإنترنت

٤٨٨ - أتاح ظهور الإنترنت عدداً متزايداً من الإمكانات، بالنسبة إلى مقدمي الإحصاءات ومستعمليها على السواء. والميزات الرئيسية للإنترنت هي إتاحتها للقدرة على التفاعل، وتعدد استعمالاتها، وسرعتها وكفاءتها من حيث التكلفة، مما يتيح للوكالة الإحصائية أن تعزز خدماتها للمستعملين بدرجة كبيرة.

٤٨٩ - كثيرة هي الآثار التنظيمية المترتبة على كثافة استعمال الإنترنت لأغراض التعميم. وعلى سبيل المثال، فإن نهج النشر التقليدي ذي الشقين المشار إليه أعلاه يمكن تعديله. إذ يمكن أن تزود كل وحدة فنية بما يلزم لإنشاء صفحتها الحاسوبية على موقع الوكالة بالشبكة الدولية، كما يمكن أن تُعالج الوحدة الجانب التفاعلي الذي تنطوي عليه عملية التعميم. وعندئذ تكون هناك وحدة مركزية مكلفة بنشر المعلومات على الصحف وتزود أيضاً بالصلاحيات والدراسة الفنية اللازمين لتحديد "قواعد للسلوك الحميد" (مرهونة بموافقة الجهات العليا) فيما يختص بمحتوى ومظهر المواد المعروضة بموقع الوكالة بالشبكة الدولية. كما تكلف الوحدة المركزية بعقد الاجتماعات لتحديد طريقة استجابة المستعملين، كجماعة، لمصفوفة النواتج الصادرة عن الوكالة.

٤٩٠ - هناك نتيجة تنظيمية هامة أخرى هي أن الملف الإلكتروني وقاعدة البيانات الإلكترونية المستخدمين لإعداد التعميم المطبوع يمكن استخدامهما لنسخة نفس المنشور الصادرة بالإنترنت. كما يمكن أن يؤدي التكامل الوثيق لمحتوى وطريقة عرض المنشور الإلكتروني والمنشور التقليدي إلى وفورات كبيرة في عملية التعميم. وهذا يعني أن المكتب ليس بالضرورة مُقَيِّداً بالوسيط المطبوع، إذ قد يكون من المناسب الاكتفاء بتقديم نُسخ إلكترونية من منشوراته سواء على الإنترنت أو على الأقراص المدججة المخصصة للقراءة فقط.

٤٩١ - بفضل الإنترنت تعزز كثيراً إيصال الإحصاءات ذات الحساسية الزمنية إلى المستعملين. إذ أن الفترة الزمنية الفاصلة بين جمع البيانات وتعميمها بواسطة مكتب يستخدم الطباعة التقليدية قد اختُصرت كثيراً بتعميم هذه البيانات عن طريق الإنترنت. والواقع أن من الممكن عادة التعميم بالإنترنت عندما ينتهي تقريباً إعداد نسخة الطبع وتُرسل للاستنساخ والتوزيع. وهذا غالباً ما يسمح للمستعملين بالاطلاع على الإحصاءات المعتمدة بالإنترنت في موعد يسبق موعد تلقيهم المعتاد للنسخة المطبوعة بأسابيع.

٤٩٢ - تجدد وكالات إحصائية عديدة في الإنترنت أداة مثالية لنشر الإحصاءات ذات الحساسية السوقية. إذ تسمح الإنترنت للوكالة بنشر الإحصاءات بصورة منظمة؛ أي تسمح باطلاع كافة المستعملين عليها في وقت واحد وعلى قدم المساواة. وفي الماضي، كان الفاكس يُستخدم لهذا الغرض، إلا أن المستعملين كانوا ينتقدون هذا الأسلوب.

٤٩٣ - لقد تقلصت بشدة على مدى السنوات القليلة الماضية التكاليف الأساسية اللازمة لإنشاء خدمة الإنترنت في الوكالة الإحصائية. وهذا يُعزى إلى تناقص تكلفة التجهيزات المادية والبرمجيات فضلاً عن توافر البرمجيات الجاهزة التي يمكن استعمالها لإنشاء موقع إنترنت أساسي وإن كان أداؤه مرضياً إلى حد بعيد.

٤٩٤ - بتعميم الإحصاءات والبيانات الفوقية الإحصائية عن طريق الإنترنت تتحقق درجة رفيعة من كفاءة التكلفة، عندما يحل التعميم بالإنترنت محل المنتجات المطبوعة أو غيرها من المنتجات المادية التي فرضت نفسها التي من قبيل الشرائط المغنطة أو الأقراص المدمجة المخصصة للقراءة فقط.

٤٩٥ - يتيح الإنترنت للوكالات الإحصائية توفير المزيد من إمكانية الاطلاع على الإحصاءات والبيانات الفوقية الإحصائية. وعلى وجه التحديد، فإن مقدار التفصيل الذي يمكن توفيره ليس محدوداً بحجم الصفحة، مثلما هو حال الطباعة. كما يمكن الآن، بطبيعة الحال، تزويد المستعملين بالبيانات الفوقية الإحصائية المسهبة. ويمكن الآن أن نتيح للمستعملين بسهولة الإحصاءات والبيانات الفوقية الإحصائية المودعة في محفوظات الوكالة الإحصائية. يضاف إلى ذلك أن المنشورات الإحصائية التي نفذت من الأسواق يمكن أيضاً إتاحتها لمستعملي الإنترنت في شكل مسجل بالمسح الإلكتروني أو بأشكال أخرى تحافظ على هيكل الوثيقة وشكلها الطباعي.

٤٩٦ - تكنولوجيا تصفح الشبكة الحاسوبية متقدمة إلى حد بعيد، مما يسمح للوكالات بأن تتيح للمستعملين الوصول في أي وقت إلى قواعد البيانات ونظم تعميم الإحصاءات المستندة إلى الإنترنت. ويتميز متصفحو الشبكة الحاسوبية الآن بدرجة من البراعة تسمح بالتعرف على نوع الملف وإنزال الإحصاءات مباشرة إلى حواسيبهم في شكل متغيرة بفاصل، أو شكل برامج إدارة الأرقام، أو غير ذلك من الأشكال الشائعة.

٤٩٧ - لقد أتاحت الإنترنت للوكالات الإحصائية طريقة مفيدة جداً لاختبار مختلف طرائق تقديم الإحصاءات أو تقصي مدى نجاح نشراتها، ولالتماس التعليقات والحصول على تغذية مرتدة بشأن مدى كفاية بياناتها وبياناتها الفوقية. وخلال مرحلة استحداث قاعدة بيانات جديدة للإنترنت، يمكن أن يختبر المستعملون الوصلة البينية لقاعدة بيانات الوكالة الإحصائية وأن يجيبوا في الزمن الحقيقي على المصممين بشأن مسائل من قبيل تصميم الوصلة البينية، وكفاءة الأداء، وزمن استجابة التوصيلات الرابطة بين الإنترنت وقاعدة البيانات، والقبالية العامة للاستعمال. ولهذا قيمته البالغة لدى الوكالة الإحصائية فيما يختص باختبار "المنتج" اختباراً مسبقاً قبل النشر. ومتى بدأت خدمة ما، تتاح للوكالة الإحصائية فرصة المداومة على الاتصال الوثيق بالمستعملين، بإدراجها على موقع الشبكة عنواناً للبريد الإلكتروني يُخصص لأغراض التغذية المرتدة. وتوفير الوكالة الإحصائية هذه الوظيفة، يمكنها أن تحصل على مقترحات مفيدة للغاية بشأن وسائل تحسين خدمة عملائها.

٤٩٨ - كما يمكن أن تستعمل الوكالة الإنترنت لجمع الإحصاءات وما يتصل بها من بيانات فوقية بواسطة استمارات لغة الترميز المستخدمة في الوثائق، والوصول المباشر إلى قواعد البيانات النائية، وبروتوكول نقل الملفات إلى الحواسيب الخادمة النائية أو إرسال البريد الإلكتروني. وشاع الآن استعمال هذه الأساليب، ويتوقف اختيار الأسلوب المرغوب على عدة اشتراطات من بينها درجة تعقد المهمة والتأمين اللازم وتواتر الإرسال. وفي الآونة الأخيرة، أخذت الوكالات الإحصائية تدرس استعمال لغة الترميز القابلة للتوسع من أجل ترحيل الإحصاءات والبيانات الفوقية بين الوكالات الإحصائية ومقدمي البيانات ومستعمليها. وهذه اللغة يمكن أن تحقق مكاسب جمة في مجال الكفاءة لكل من مقدمي الإحصاءات ومستعمليها، كما تسمح بعمليات ترحيل اعتيادية للبيانات المنسقة والبيانات الفوقية. والمسألة الهامة هنا ليست التشجيع على استعمال هذه اللغة - إذ ربما يكون قد حل محلها في الواقع بديل عندما يرى القراء هذا الكتاب - بل وجود أدوات جديدة تحت تصرف الوكالات، تسمح لها بجمع البيانات والبيانات الفوقية وتعميمها بمزيد من السهولة.

جيم - استعادة تكلفة النشر

٤٩٩ - تمشياً مع السياسات الحكومية التي تقضي بأن "يدفع المستعمل"، تفرض المكاتب في بعض البلدان أسعاراً سوقية لبعض منتجاتها وخدماتها على الأقل، سواء كان المستعملون في الحكومة أو في القطاع الخاص. وفي المكتب الإحصائي الأسترالي على سبيل المثال، تمثل أهداف السياسة القاضية بدفع المستعمل مبلغاً مقابل المنتجات والخدمات في تشجيع المستعمل على تحديد ومعالجة احتياجاته الفعلية من الإحصاءات، وفي جعل الطلب على منتجات المكتب مؤشراً دالاً على الطريقة التي ينبغي اتباعها لاستخدام موارده، وفي تعويض تكلفة إنتاج الإحصاءات. ويرى ذلك المكتب أن عليه التزامات "تتعلق

بالصالح العام“ تدفعه إلى ضمان تيسر الإحصاءات الأساسية على الأقل بأسعار محتمة؛ ولذلك، تمكن من تمويل برنامجه المتعلق بالتوسع في المكتبات، الذي يشمل ٥٢٩ مكتبة في شتى أنحاء أستراليا ويزودها بمنشورات المكتب مجاناً لتلبية احتياجات مجتمعاتها المحلية^{٩٩}.

٥٠٠ - القضية المطروحة هي ما إذا كان ينبغي معاملة المنشورات الإحصائية بنفس الطريقة التي تُعامل بها خدمة حكومية عامة (من قبيل توفير قوات الشرطة أو الدفاع الوطني) أو خدمة حكومية يدفع المستعملون مقابلها في كل مرة يستعملونها (مثل الطرق والمنتزهات والمتاحف ذات الرسوم). كذلك، ما هو السعر المناسب في حالة الخدمة ذات الرسوم؟ وتختلف الحجج المطروحة باختلاف السياسات الاتصالية والاجتماعية الحكومية. والمواقف المطروحة في النقاش المتعلق بسياسات الدفع من قبل المستعمل تشمل ما يلي:

- إذا كانت الحكومة بحاجة إلى المعلومات لتحقيق أهدافها - لاتخاذ قرارات أفضل، ولتبيين للناخبين مدى إنجازها لوعودها السابقة على الانتخابات - فإنها تطلب إنتاج المعلومات الإحصائية. والتكلفة يتحملها دافعو الضرائب مجتمعين وتكون جزءاً من عبء بلوغ الحكم الرشيد؛
- توافر المعلومات عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع حق من حقوق أي مواطن في أي مجتمع مفتوح ومسؤولية يجب أن تفي بها الحكومة الرشيدة. ولأنه من غير الممكن إصدار تشريع بشأن كم المعلومات التي ينبغي تقديمها مجاناً أو بشأن السعر الذي ينبغي فرضه، فإن السياسة العملية الوحيدة هي عدم فرض أي رسوم؛
- لأن من المتعين على أية حال إصدار معلومات لتلبية احتياجات الحكومة، فإن أقصى ما يمكن فرضه من رسوم على المستعمل هو التكلفة الحدية لإيصال المعلومات بالشكل المطلوب وبحلول موعد محدد؛
- ليس من العدالة بأي حال أن نلقي على كاهل دافعي الضرائب مجتمعين عبء تمويل إنتاج معلومات شديدة التخصص تحقق أهداف فئة قليلة (من قبيل الباحثين، والمؤرخين، والإحصائيين المحترفين)؛
- قد يكون من المستحيل تقريباً وضع هيكل للرسوم يستند إلى التكلفة الحدية. ولذلك، ينبغي تحميل كافة المستعملين، بصرف النظر عن القطاع الذي ينتمون إليه، متوسط تكاليف الإيصال. وليست هناك طريقة منصفة أخرى لتنفيذ سياسة لاسترداد التكاليف.

٥٠١ - هذه المسائل كانت موضع نقاش ساخن استغرق بعض الوقت، إلا أن هذا النقاش لم يسفر عن توافق دولي في الآراء. ولعل ما يمكن أن يقال في هذه المرحلة هو أن المسألة الأكثر إلحاحاً في وكالات البلدان النامية، حيث يكون التحدي الأكبر هو جعل

المواطنين يسلمون بوجود المعلومات الإحصائية وجدواها، ليست مدى وجوب الحصول على الإيرادات القصوى من المنشورات الإحصائية وطريقة تحقيق ذلك. وهناك في الوكالات الإحصائية المتقدمة، حيث تكون لبعض المستعملين طلبات متخصصة فريدة (باهظة التكلفة)، اتجاه يجبر فرض رسوم تزيد عن التكلفة الاسمية المقدرة لبعض المنتجات المعلوماتية. إلا أن تنفيذ سياسة متعلقة بالرسوم يختلف اختلافاً شديداً من وكالة إلى أخرى^{١٠٠}.

١ - السياسات التجارية

٥٠٢ - ليس هناك في الوكالات التي شرعت في برنامج تعميم ذي طابع تجاري، سواء هيمن عليه بيع خدمة معينة أو اعتمد على مجموعة كاملة من المنشورات، ما يرر إنشاء وحدة خاصة تقوم بأنشطة التسويق وما يتصل بها من أنشطة. إلا أن الأبحاث التي جرت في الوكالات الأخرى تبين أن الإمكانات التجارية للمنشورات الإحصائية محدودة، وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى إنشاء وحدة خاصة^{١٠١}. وبطبيعة الحال، تظل الوكالات مسؤولة عن بحث الطريقة التي تستطيع بفضلها زيادة جمهور منتجها، حتى عندما تكون الإمكانات التجارية محدودة أو منعدمة أو عندما لا تكون هناك وحدة تسويق خاصة.

٥٠٣ - تقتضي السياسة التجارية عدة عناصر، كما تقتضي قبل كل شيء سجلاً بالتكاليف يمكن أن يرر الأسعار المفروضة لكل منشور إذا ما خضعت تلك الأسعار للفحص بافتراض أنها غير عادلة ومفروضة بحكم الوضع الاحتكاري. وتمثل عناصر السياسة التي من هذا القبيل فيما يلي:

- معادلة حسابية لتسعير التبويبات الخاصة، وسياسة بشأن الطلبات التي ترد لاحقاً من مستعمل آخر للحصول على نفس المعلومات؛
- معادلة حسابية لتسعير المسوح المصممة حسب الطلب أو الاستبيانات الإضافية المصاغة لكي تُرفق باستبيانات المسح الموجودة؛
- هدف صريح مُبرر (مثل استعادة كافة التكاليف المرتبطة بإنتاج نسخة جاهزة للتصوير، والطباعة والتوزيع، في حالة المنتجات المطبوعة، ومجموعة تكاليف مناظرة محددة للتوزيع بالإنترنت)؛
- خطة تسويق تشمل تحديد العملاء واحتياجاتهم؛
- بالنسبة إلى المكاتب الكبيرة، يمكن إنشاء وحدة تسويق منفصلة أو التعرف على وحدة من هذا القبيل في حالة وجودها؛
- فهرس لكافة المنشورات وأسعار كل منها.

٥٠٤ - لا بد للوحدة المكلفة بتسويق المنشورات أن تدرك هذه العوامل والأهداف تماماً وأن تكون جاهزة للتصدي للنقد الصادر عن قطاعات المجتمع الأكثر تأثراً بأي مجموعة أسعار محسوبة حساباً تجارياً.

٥٠٥ - جرى التعاقد في عدد من البلدان مع أطراف ثالثة (كانت في بعض الحالات شركات تابعة للقطاع الخاص) لتولي عملية تسويق كل البرنامج التعميمي للوكالة الإحصائية أو جزء منه. وهذا يعزز الهدف المتمثل في قياس ما يرد من السوق من إشارات بشأن منشورات الوكالة، ويلبي الحاجة إلى توفير موظفين لوحدة تسويق، ويحل المكتب الإحصائي من الالتزام بشرح سياساته التسعيرية في سياق الأهداف الاجتماعية العامة. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذا البرنامج لا يكون وجوده صواباً إلا في بيئة تتوفر فيها سوق نشطة^{١٠٢}.

٥٠٦ - إلا أنه ينبغي لكبار موظفي الوكالة الإحصائية أن يضعوا في حسابهم، قبل تبني حلول من هذا النوع، أن الجماهير لا تقبل حتى على أحسن المنشورات الإحصائية وأن كثيراً من المستعملين سيقنعون بتقاسم النسخ أو بالاطلاع عليها بفضل المكتبات العامة أو خلاف ذلك من مجموعات المكتبات العامة. وتبين التجربة أن المنشورات القليلة التي تحظى بمجاذبية أشد تشمل المنشورات المتعلقة بإحصاءات التجارة الخارجية والمنشورات المستمدة بياناتها من تعدادات السكان.

٣ - حقوق المؤلف والعوائد

٥٠٧ - يتمثل أحد الأهداف الهامة للوكالة الإحصائية الفعالة في تعميم ما تبوّه من معلومات على أوسع نطاق ممكن، وفي بذل قصارى الجهود لكي تستعمل الحكومة وشركات الأعمال والباحثون والمجتمع بصفة عامة تلك المعلومات. ولذلك، يبدو من غير المناسب، بل ومما يناقض طبيعة الأمور، إثارة مسألة حقوق المؤلف والعوائد فيما يتصل بالإحصاءات الرسمية. والواقع أن المرتأى هو أن نضمن، بالإقناع الأخلاقي، أن يذكر المستعملون الوسطاء مصدر المعلومات الإحصائية مع إدراج المحاذير التي تخضع لها. وعلاوة على ذلك، فإن حقوق المؤلف العائدة للمكاتب التي تسوّق معلوماتها تجارياً يُقصد بها منع مستعملي المعلومات الإحصائية من التربّح من مشروع مؤله دافعو الضرائب تمويلاً جماعياً.

٥٠٨ - يستفيد عدد من الوكالات الإحصائية من علامة التنبيه إلى حقوق المؤلف لكي يوعزوا إلى كافة المستعملين بأن ينسبوا الفضل إلى أصحابه فيما يختص بالمعلومات الإحصائية^{١٠٣}. ولا يُرجّح أن تكون أي وكالة قد اتخذت تدابير قانونية لمواجهة سوء الاستعمال أو عدم نسبة المعلومات إلى أصحابها. وعادة ما يكون الإقناع بالحجج الأخلاقية فعالاً بما فيه الكفاية.

٥٠٩ - في الحالات التي يتضح فيها أن الوسطاء كثيراً ما يشترون أيضاً التبويبات الإحصائية لكي يعززوا دراسات وممارسات إحصائية، قد لا يكون الاعتراف بفضل الوكالة الإحصائية كافياً بل ربما يكون الشيء المناسب هو دفع عوائد مقابل النشر.

١ - هل ينبغي أن يقوم المكتب الإحصائي الوطني بالتحليل؟

٥١٠ - لا يوجد توافق آراء دولي بشأن الشوط الذي ينبغي أن تقطعه الوكالة الإحصائية في التعليق على معنى الأرقام الجارية أو حتى على مدى صلة مجموعة أرقام مبنية حديثاً بمجموعة أرقام أخرى مبنية بمعزل عنها. وإلى حد ما هناك توافق آراء في الميدانين الاجتماعي والديمقراطي، وهناك وكالات عديدة تُعد دراسات منفردة بشأن الديمغرافيا ومسائل اجتماعية متنوعة. إلا أن هناك قدراً كبيراً من التردد فيما يختص بعمل شيء مماثل لذلك في مجال الإحصاء الاقتصادي. ويقال على سبيل الجدال إنه ليس ثمة شيء في المجال الديمغرافي يتحرك بسرعة شديدة ولذلك لا ينبغي أن يقلق المعلقون خشية تغيير الاتجاهات السكانية بتأثير ما يقوله هذا أو ذاك. إلا أنه في حالة البيانات الاقتصادية يمكن أن تؤثر عبارة سيئة الصياغة على مسلك الأسواق المالية وأن تثير تساؤلات خطيرة بشأن سياسة اقتصادية تبنتها الحكومة، وتحقق بالإجمال ما لم يعتزم أبداً أي مكتب إحصائي عمله، ألا وهو التأثير في عالم الواقع بآرائه الظاهرة وليس بأرقامه المقدرة تقديراً موضوعياً.

٢ - الحقائق والتفسير

٥١١ - ليس هناك خلاف كبير حول الحقيقة القائلة بأنه ينبغي، كحد أدنى، أن تُعلق الوكالة على الحقائق البارزة وأن تستغل معرفتها بحقائق الأمور لكي تؤثر في الانطباع الناشئ بفعل الأرقام التجميعية إذا كان هذا الانطباع غير مدعوم بالحقائق. وعلى سبيل المثال، قد يحدث انخفاض شديد في ساعات العمل الفعلي بصناعة معينة في شهر من شهور الصيف من المعتاد ألا يحدث فيه ذلك. ثم يتبين أن الشركة المهيمنة في تلك الصناعة قد قررت إغلاق مصانعها في وقت أبكر من المعتاد لسبب فني معين ومنح عمالها إجازة مدفوعة الأجر. ومن المناسب في حالة كهذه أن تنزع الوكالة الإحصائية صفة الخطر عن هذه الأرقام التجميعية، بأن تُعلق على ما تسبب في ذلك الانخفاض الشديد دون أن تفشي اسم الجهة المسؤولة عن ذلك.

٥١٢ - من غير المناسب أن تُصدر الوكالة الإحصائية أحكاماً معيارية. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن لا تُصدر الوكالة الإحصائية المسؤولية، عند التعليق على قياسات حديثة لتوزيع الدخل، تعليقات تحريرية على آخر التغييرات الحاصلة في الهيكل الضريبي وتأثيرها الانتكاسي على شكل منحى التوزيع. وليس من المناسب أيضاً صوغ أحكام معيارية في قالب افتراضات مثيرة للجدال أو تقديم أدلة لتعليل غير مؤكدة. إلا أنه من المرجّح أن يستفيد القراء كثيراً لو ذُكرت الوكالة الإحصائية القراء، عند استعراض حالة سوق المساكن على سبيل المثال، بأن عدد المباني التي بُدئ فيها قد انخفض وأن هذا الانخفاض قد تزامن مع ارتفاع شديد في أسعار الفائدة، بما فيها سعر الفائدة على الرهونات

العقارية. وهذان المثالان ليسا إرشاديين، بل يصوران وضع الوكالة الإحصائية المتسق مع موقفها الموضوعي الحيادي^{١٠٤}.

٣ - الوظائف التحليلية والمعلومات

٥١٣ - إذا قرر كبير الإحصائيين أن يضيف بشكل روتيني إلى الأرقام الاجتماعية أو الاقتصادية المنشورة تعليقات تحليلية، تعيّن تكليف وحدة داخل الوكالة بتلك المهمة. وإذا كانت جهود الوكالة فعّالة بوجه عام، فسوف تعتاد وسائل الإعلام نشر التعليقات الرسمية وفصلها عن تقييمات الأرقام الصادرة عن الجهات الأخرى الصانعة للرأي العام. ولكي يضمن ممثلو وسائل الإعلام أهم في وضع يتيح لهم شرح ما تعنيه تعليقات الوكالة، فإنهم يسعون على الأرجح إلى الاتصال بمصدر داخل الوكالة. وإذا قرر كبير الإحصائيين عدم تحمل العبء الإضافي المتمثل في قيامه بدور المخاطب المنتظم لوسائل الإعلام (رغم أن هذا قد يكون مستصوباً في حالة المكاتب الصغيرة) فعليه أن يسمي بكل وضوح المتحدث الرسمي باسم الوكالة. وهذا سيمنع أي ارتباك قد ينشأ عن صدور آراء مختلفة عن مهنيين مختلفين داخل الوكالة ذاتها. وفي المكاتب ذات النشاط التحليلي الواضح - الناشئ ربما عن التعمّق في الفحص والاستعراض للمسح وما يتصل به من بيانات - يمكن إسناد المسؤولية لا إلى شخص واحد فقط بل إلى وحدة تحليلية بأسرها.

٤ - استعراض المنشورات

٥١٤ - على الرغم من الاحتياطات والتدريب الممنوح للمتحدثين الرسميين، قد تحدث أخطاء في الحكم. ولتحاشي الإحراج، ينبغي أن تتخذ الوكالة الإحصائية احتياطات إضافية. فبالنسبة إلى النشرات التي يلزم نشرها بسرعة كي تتحقق الفائدة من ورائها، ينبغي إجراء عملية مراجعة جماعية يشارك فيها أكبر موظفي المنظمة وتشجّع على الاستعراض والنقد الشاملين للمواضيع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقوم المسؤولون عن إحصاءات الصناعة والتجارة أو المحاسبون القوميون باستعراض فعال لنشرة شاملة لإحصاءات العمالة والبطالة. ورغم إجراء الاستعراض الذي من هذا القبيل بصفة دورية، فإنه لا يتطلب قدراً مفرطاً من الوقت.

٥١٥ - ينبغي تخصيص عملية ثانية للجهود التي تستغرق وقتاً طويلاً، مثل الجهود المتصلة بالسلاسل التحليلية المتولّدة عن مسح جديد للدخل والإنفاق الأسريين، أو تعداد اقتصادي جديد، أو تعداد سكاني جديد. ونظراً للأجال المستعملة في مثل هذه الممارسات، يصبح من المناسب إجراء عملية استعراض رسمية. ومما يحقق المزيد من الفائدة إقناع أعضاء المهن الأكاديمية بالاشتراك في تلك العملية. وتنحصر رسالة العملية الاستعراضية في تقرير ما إذا كانت البيانات المدلى بها مدعومة بالأدلة دعماً تاماً، وما إذا كانت أهم الاستدلالات المستندة إلى البيانات الجديدة المتاحة قد وُضعت في الحسبان، وما إذا

كانت الأساليب المستخدمة تصمد للفحص في مواجهة المعرفة الجارية. إلا أن هناك في هذا الاستعراض عنصراً ينبغي عدم تجاهله، ألا وهو التأكد من عدم قول أي شيء غير مناسب في التحليل، نظراً للظروف السياسية والقانونية التي تعمل فيها الوكالة الإحصائية. ولذلك الشرط أهميته. فعلى سبيل المثال، هناك مكاتب إحصائية مسؤولة عن تبويب الإحصاءات وعن الدراسات الاقتصادية (أو الممارسات التحليلية) وهناك مكاتب أخرى لم تُسند إليها هذه المسؤولية الموسّعة. ويترتب على ذلك أن ما قد يشكل "تجاوزاً" إدارياً للمسؤوليات في بلد ما قد يُعتبر واجباً من واجبات المنظمة في بلد آخر. وتقدير ما يمكن قوله أمر ينبغي أن يُترك تماماً لكبير الإحصائيين أو لمن يفوضه هو لذلك الغرض تفويضاً مباشراً.

هـ - الحولية الإحصائية

"نظراً لقرب [إنشاء عدد ضخم من المقاطعات الجديدة] واحتمال توسعها في العلاقات التجارية مع بعضها البعض ومع كيانات خارجية، يبدو من اللازم إصدار كتيب يضم المعلومات المشتركة المتعلقة بهذه المقاطعات^{١٠٥}."

٥١٦ - ربما يبدو أن ذلك الكيان المادي المسمى "حولية" قد أصبح أثراً من آثار الماضي، وعفا عليه الزمن بفعل الإمكانات التي أتاحتها تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات الحديثة. إلا أنه على مدى عقود عديدة كانت الصورة الإحصائية للبلد الواحد تُستمد من حوليته وكانت الصورة المقابلة للأمم العالم تُستقى من مجموعة حوليات الأمم المتحدة^{١٠٦}. وإذا أراد المرء أن يعلم كل ما هو مهم عن بلد ما بلغة الأرقام، فعليه أن يرجع إلى هذه الحوليات، التي تكمن قيمتها فيما تقدمه من نطاق معلوماتي واسع ومناظير متنوّعة. وثمة رأي بديل لذلك، مفاده أن نشاط المكتب الإحصائي ينبغي أن يقدم إجابات مناسبة لأسئلة محددة.

٥١٧ - إذا تركنا جانباً مسألة ما إذا كان ينبغي للوكالة الإحصائية أن تنشر مجلداً إحصائياً يسمى "الحولية" أو أن تنشئ موقعاً جيد التصميم على الشبكة الدولية يمكن العثور فيه على كافة المعلومات المناسبة التي تبين حالة البلد، فإن مزايا إنتاج الحولية تشمل ما يلي:

- إتاحة فرصة لاستعراض المعلومات ذات الصلة التي تبين حالة البلد؛
- توضيح الحاجة إلى تكامل الإحصاءات التي ستُختار لأجل الحولية؛
- الكشف عن الثغرات الموجودة بالمعلومات المتاحة، مما يوحى بالمبادرات الجديدة المتعيّن اتخاذها لاستكمال وصف التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛

- في حالة النظم اللامركزية، تمثل الحولية وسيلة أخرى لتعزيز التنسيق بين الوحدات الإحصائية في مختلف الإدارات الحكومية؛
- تمثل الحولية وسيلة تربوية مثالية لكي يتعرف الأطفال على الجغرافيا الطبيعية والسياسية والبشرية لبلدهم.

٥١٨ - هذه الاعتبارات تقابلها مخاوف من تحوّل الحولية إلى غاية في حد ذاتها، لتصبح غير ذات قيمة كبيرة للجمهور المستهدف بها، وتصبح محتوياتها أكثر مما يلزم للمتعلّج وغير كافية لمن يريد تعميق معرفته بموضوع معيّن.

٥١٩ - إلى حد بعيد، غيّر تطوّر الإنترنت من أسس العديد من هذه المخاوف. فقد حدث تغيير جذري في اقتصاديات إنتاج الحولية (الجانب الأكثر مدعاة للخوف في هذا الصدد طوال سنوات عديدة). وأعظم المستجدات في هذا الصدد أنه لم يعد من الضروري في حالات عديدة طبع الحولية، أو بات من الممكن طبعها بناءً على الطلب. وهناك أيضاً اعتبارات أخرى لها نفس القدر تقريباً من الأهمية. إذ يمكن تحديث صفحات الحولية بصورة أسرع كثيراً. كما يمكن بسهولة إنتاجها بعدد من الطرائق حسب مقدار الشمول والتفصيل اللازمين، مثلما هو الحال بالنسبة إلى القواميس المعروفة^{١٠٧}.

٥٢٠ - سواء اختارت الوكالة الإحصائية إصدار حولية أو ملخص - يتاحن لكافة سفارات البلد في الخارج ويراد بها إعلام كل من يريد الاستثمار من الأجانب أو القوم كسائح - أو النشر عن طريق الإنترنت، فإن المبادرة إلى إنتاج الحولية تحتاج إلى وجود هيكل (من قبيل الإدارة أو الوحدة). وهذا ليس مختلفاً عن الهيكل المرتأى لتسويق المنشورات الإحصائية. وهو يتألف من هيئة تنسيق يُعهد إليها بتعيين المحتويات، وتعيين الآجال النهائية، وتولي أمور التوزيع (أو تفويض تلك المسؤولية إلى وحدة تسويق متفرغة)، والتخطيط لتطوّر الحولية مستقبلاً، وتبين أوجه التناقض أو الغموض في البيانات، والقيام عند اللزوم بتأمين الاتصال بالإدارات الحكومية الأخرى، التي يوجد بها منتجو البيانات الآخرون.

٥٢١ - ربما كان أشق التحديات التي تواجهها وحدة التنسيق هو ضمان عدم تخلي الإدارات المساهمة عن العملية كلها باعتبارها مسؤولية الغير وليست مسؤولية تحاسب عليها تلك الإدارات. ووجود منظومة وصلات تدار عن طريق موقع الحولية على الشبكة الدولية قد يجعل المستعملين في حالة اتصال مباشر بالمساهمين في إعدادها ويحفّزهم على الاهتمام بها.

استنتاجات

لا بد أن تقيم الوكالة الإحصائية توازناً بين مسألتين متصلتين بسياستها المتعلقة بالتعميم، هما: (أ) مقدار التفسير والتحليل الذي ينبغي تركه للوسطاء؛ و(ب) مقدار البيانات الفوقية التي يُعدّ نشرها أمراً هاماً. إلّا أنه لا بد من التمسك بالالتزام القاضي بمعاملة كافة المستعملين على قدم المساواة بمنحهم إمكانية الاطلاع على البيانات في وقت واحد. ومما يعزز موقف الوكالة الإحصائية كثيراً أن تصدر جدولاً زمنياً بمواعيد إصدار المنشورات وأن تتقيد بذلك الجدول. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لسياسة التعميم أن تحدد تكلفة الاطلاع على المعلومات الإحصائية المفصلة.

ولا بد أن تقيم الوكالة الإحصائية توازناً بين سياسة حكومية آخذة في الشيوع تقضي بأن يدفع المستعملون مقابلاً لفئات معينة من الخدمات وبين واجب الحكومة المتمثل في إتاحة البيانات الإحصائية للمجتمع بقدر ما تسمح به الميزانية. ومن الممكن اللجوء إلى أسلوب التعاقد من الباطن لإنجاز البعض أو الكثير من الوظائف المرتبطة بالتسويق، إلّا أن هذا قد يترك بلا حسم قضية المفاضلة بين البيع ومجانبة التوزيع. وليس هناك توافق آراء دولي بشأن الموضوع الذي ينبغي أن ترسم فيه حدود لذلك.

والنشاط التعميمي لا يُعد مكتملاً إذا لم يرقم على بحث لمسألة "ما تعنيه الأرقام". ولا بد من إجراء هذا البحث بأكثر قدر ممكن من الحياد والموضوعية، وإن كان لا ينبغي أن يتدنّى إلى درجة التلخيص الآلي للحقائق. ومن الناحية الأساسية، يمكن أن تحشد الوكالة الإحصائية معرفتها بالأحداث الفريدة التي تمس التجميعات القابلة للنشر. أما على المستوى الأرفع من ذلك، فإن بوسعها أن تستخدم معارفها الشاملة لعدة مواضيع لكي تُبين العلاقات المتبادلة بين البيانات والعمليات الاجتماعية. وإذا فعلت الوكالة الإحصائية ذلك، لا سيما في الميدان الاقتصادي، فإنها قد تواجه بعض المخاطر. وهذه المخاطر تتمثل في تجاوز مجالات اختصاص القطاعات الحكومية الأخرى المجهزة تجهيزاً أفضل للتعليق على التطورات الجارية وإن كانت في الوقت نفسه أقل حياداً. ولتفادي العواقب السلبية، ينبغي إجراء عملية استعراض، يشارك فيها كبير الإحصائيين إذا لزم الأمر.

وبمثل نشر الحولية - بالشكل التقليدي أو الإلكتروني - أفضل وسيلة لاختيار أهم الإحصاءات اللازمة لبيان حالة البلد وحالة اقتصادها ومجتمعها وبيئتها. كما تفيد الحولية في دراسة الثغرات القائمة في المعلومات المتاحة.

- ^{١٠١} لكي لا نطمح الوكالات التي شرعت في برنامج تجاري، نقول إن هدفها لم يكن تجارياً خالصاً. وعلى سبيل المثال، فإن فرض أسعار تجارية مقابل المنشورات المطبوعة والإلكترونية يوفر للوكالة الإحصائية تغذية مرتدة سوقية قيّمة.
- ^{١٠٢} حيثما يُسمح بتحالفات مع شركات القطاع الخاص أو يجري التشجيع على إنشاء مثل هذه التحالفات، لا بد من وجود إجراء مناسب يسمح باشتراك المتاجرين بالكتب والناشرين في العملية، كما ينبغي أن تكون العقود القصيرة الأجل هي القاعدة كي لا تصبح الترتيبات، مع مضي الزمن وتوافر التكنولوجيات الجديدة، شيئاً بالياً.
- ^{١٠٣} تقول الملاحظة المعتادة في هذا الصدد: "... لا يمكن استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاعي أو تعميم ما به بأي شكل من الأشكال..." (هيئة الإحصاء الكندية).
- ^{١٠٤} انظر: الفصل التاسع، الفرع ألف، للاطلاع على ملاحظات إضافية بشأن طبيعة التحليل وظائفه في الوكالة الإحصائية.
- ^{١٠٥} Arthur Harvey, ed., *Year-Book and almanac of British North America for 1867* (Montreal 1867).
- ^{١٠٦} مثال ذلك: *the Demographic Yearbook, Energy Statistics Yearbook, Industrial Commodity Statistics Yearbook, International Trade Statistics Yearbook, and Yearbook of the National Accounts Statistics*.
- ^{١٠٧} على سبيل المثال، فإن بعض طبعات قاموس أكسفورد الإنكليزي (Oxford English Dictionary) تنشر بأشكال عديدة، فهناك القاموس الموجز (Concise) (مجلد واحد)، والقاموس المختصر الجديد (The New Shorter) (مجلدان)، والقاموس الوافي (٢٠ مجلداً الآن). والواقع أن بعض الوكالات الإحصائية تسير الآن على هذا المنوال ولديها مستخلص، ومنشور بسيط، وطبعة موجزة بحجم الجيب.

^{٩٤} 1980 Handbook, p. 25.

- ^{٩٥} لعل من أبرز نماذج توثيق البيانات الفوقية نموذج المكتب الإحصائي الأسترالي. إذ يستهدف عنصر المكتب المعني بإدارة البيانات تحسين خدمة العملاء بتحسين فهرسة بيانات النواتج والمفاهيم المتكاملة والإجراءات، وإبرازها للعيان وزيادة تيسيرها لمن يريد. وهذه الأهداف يجري تحقيقها بإنشاء 'مستودع' لمعلومات الشركات وملء ذلك المستودع واستعماله، وبهذا المستودع مرافق لتخزين وفهرسة وتيسير كافة ما ينتجه المكتب من بيانات النواتج مشفوعاً بالبيانات الفوقية التي تبيّن المفاهيم والإجراءات الأساسية.
- ^{٩٦} للاطلاع على المراجع المناسبة بشأن مبادئ المسح السليم، انظر: *Protocols for Official Statistics*, Wellington, Statistics New Zealand (ومتاحة على <http://www.stats.govt.nz>).
- ^{٩٧} وفقاً للمعيار الخاص لتعميم البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي، فإن "ما يمكن رصده من عناصر هذا المعيار المتعلقة بالاطلاع، وكمال الاطلاع، والسلامة، والجودة يشدد على الشفافية في تبويب الإحصاءات وتعميمها. ولدعم إمكانية الاطلاع وتوفيرها على قدم المساواة، يقضي المعيار السالف الذكر بـ (أ) التعميم المسبق لتوقيات الإصدار؛ (ب) تزامن لكافة الأطراف المعنية". متاح على: <http://dsbb.imf.org/overview.htm>.
- ^{٩٨} انظر: الفصل الحادي عشر، الفرع جيم.
- ^{٩٩} *Annual Report 1996-1997* (Canberra, Australian Bureau of Statistics 1997).
- ^{١٠٠} انظر: *Report of the Forty-Fifth Plenary Session of the Conference of European Statisticians*, 10-12 June 1997, Geneva, Economic Commission for Europe, ECE/CES/52.